دراسات في

القانون الدولي والشؤون الدولية

تنسيق بوعزة عبد الهادي

المشاركون

إدريس لكريني — خليل حسين

باسيل يوسف بجك — خليل عرنوس سليمان

بدرية عبدالله العوضي — عبدالحسين شعبان

بوسلطان محمد — غسان العزي

بوعزة عبد الهادي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دراســـــات في القانـــون الـدولي والشـؤون الدوليـــة

تنسيق

بوعزة عبد الهادي

المشاركون

إدريـــس لكريـنـــي
باسـيل يوسـف بجـك
بدريـة عبـدالله العوضـي
بـو سـلطان محمـد
بـو عـزة عبـد الهـادي

خليـــل حســـين
خليـل عرنـوس سـليمان
عبدالحســين شـعبان
غســـان العـــزي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جميع الحقوق محفوظة، لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله عن أي طريق، سواء أكانت إلكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم بالتسجيل، أم بخلاف ذلك دون الحصول على إذن المؤلف و الناشر الخطي وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

الطبعة الأولى

2014م -2015

المملكة الأردنية الهاشمية رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (639/ 2/2014)

341

محمد، بوعزة عبدالهادي

دراسات في القانون الدولي والشؤون الدولية/ بوعزة عبدالهادي محمد

- عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014

( ) ص.

ر.إ.: (2014/2/639).

الواصفات: /القانون الدولي// العلاقات الدولية/

* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-02-550-2 (ردمك)

Dar Majdalawi Pub.& Dis.
Telefax: 5349497 - 5349499
P.O.Box: 1758 Code 11941
Amman- Jordan

دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
تليفاكس : ٥٣٤٩٤٩٧ - ٥٣٤٩٤٩٩
ص . ب ١٧٥٨ الرمز ١١٩٤١
عمان - الأردن

www.majdalawibooks.com
E -mail: customer@majdalawibooks.com

- **الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الدار الناشرة.**

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تحـــوّلات "الـــربيع العـــربي"
السيـــاق والتداعيـــات

د.إدريس لكريني [1]

مدير مجموعة الأبحاث الدولية حول إدارة الأزمات؛

مراكش؛ المغرب

شهدت العديد من الدول العربية تحولات سياسية كبرى تباينت من حيث أهميتها وسياقها وتداعياتها من بلد إلى آخر؛ ضمن سياق ما سمي "بالربيع العربي".

وإذا كانت هذه التحولات تعكس رغبة الشعوب في التحرر وتجاوز مظاهر الاستبداد والفساد وتحقيق التنمية والديمقراطية؛ فإن تركات الماضي وإكراهاتها المختلفة؛ علاوة على تحديات المحيط الدولي بأبعاده الاقتصادية والعسكرية والسياسية؛ تجعل من عملية التحول نحو الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون وتجاوز شروط الاستبداد أمرا لا يخلو من صعوبات.

فما هي الظروف السياسية والاجتماعية والتاريخية التي أنضجت "ثورات الربيع العربي" في المنطقة؟ وما هي الإكراهات والصعوبات التي تواجهه؟ وما هي

---

1 - الدكتور إدريس لكريني: أستاذ الحياة السياسية والعلاقات الدولية في كلية الحقوق بجامعة القاضي عياض مراكش؛ المملكة المغربية، وهو حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة محمد الخامس بالرباط سنة 2001؛ مدير مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول ادارة الازمات، وأستاذ متعاون مع الاكاديمية العربية في الدانمارك وممثلها في المغرب ورئيس منتدى المنارة لأبحاث التنمية، شارك في أزيد من خمسين مؤتمرا وطنيا ودوليا نشرت له اكثر من خمسين دراسة وبحثا في مجال القانون والعلاقات الدولية والشؤون العربية ونشرت له العشرات من المقالات في عدد من الصحف المغربية والعربية كما ينشر له مقالات في عدد من المواقع الالكترونية العربية المعروفة وصدر له كتابات الأول: تحت عنوان التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 شتنبر، صدر سنة 2005 (المغرب) والكتاب الثاني تحت عنوان: إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات؛ عن المركز العلمي للدراسات السياسية بالأردن (2010) كما أسهم في عدد من الكتب الجماعية وقد حصل على احدى جوائز العدالة الانتقالية من مركز الكواكبي بتونس سنة 2010 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المداخل الكفيلة بكسب الرهانات المطروحة بصدد هذا "الربيع" داخليا وخارجيا؟

أولا- سياقات "الربيع العربي"

استأثرت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان خلال العقود الثلاث الأخيرة باهتمام دولي متزايد؛ بعدما ظلت حتى وقت قريب تعدّ شأنا داخليا محاطا بجدار سميك فرضته سيادة الدول، وهذا ما شكل في أحد جوانبه رادعا معنويا في مواجهة مختلف الأنظمة الديكتاتورية.

وإذا استحضرنا أن الديمقراطية ترتبط في الغالب بمجموعة من المؤشرات من قبيل تداول السلطة بشكل مشروع وسلمي بما يسمح بإشراك المواطنين في تدبير أمورهم والمساهمة في اتخاذ القرارات التي تهمّهم، واحترام حقوق الإنسان مع القدرة على تدبير الاختلاف والتنوع المجتمعي بشكل بنّاء.. فإنّه وباعتماد هذا التعريف المبسط ومقاربة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية على ضوئه، يتبين منذ الوهلة الأولى أن هذه الأخيرة تعيش أزمة ديمقراطية حقيقية.

ففي الوقت الذي استوعبت فيه العديد من الأنظمة في كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا دروس المرحلة واستجابت لتطلعات شعوبها؛ وانخرطت بحزم وإرادة قويّتين في اتخاذ خطوات وإجراءات بنّاءة وشجاعة على طريق التنمية الشاملة وتحقيق الانتقال نحو الديمقراطية؛ قاطعة بذلك كل الصلات مع مظاهر الانقلابات والاستبداد وتأبيد الحكم؛ ظلّت الأوضاع السياسية في مجمل الدول العربية؛ وبحكم الطوق المفروض على أي إصلاح أو تغيير مجمّدة.

فيما بدت مختلف "الإصلاحات" التي باشرتها بعض هذه الأنظمة؛ بطيئة ومحدودة من حيث فاعليتها؛ ولم تعكس في مجملها تطلعات وانتظارات الشعوب؛ بقدر ما تبيّن وكأنها "إصلاحات" شكلية معدّة للتسويق الخارجي والتعتيم و"الإلهاء" الداخليين؛ وتبين أنها تتوخّى خدمة مصالح النخب الحاكمة بالأساس؛ عبر الحفاظ على الأوضاع القائمة والتحكم في الأوضاع السياسية بأساليب وآليات مختلفة؛

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتعزيز مكانة النخب التقليدية في المشهد السياسي وكبح أي تغيير أو إصلاح حقيقيين منبثق من عمق المجتمع، متناسية بذلك أن الإصلاح أو التغيير الذي لا يتأسّس على قاعدة شعبية ويعكس رغباتها وأهدافها وتطلعاتها؛ يظل في آخر المطاف قاصرا وغير ذي جدوى.

لقد حسمت الكثير من الدول الديمقراطية بصرامة مع مظاهر الاستبداد وتأبيد الحكم؛ بعدما أكّدت في دساتيرها على عدم جواز ترشح الرؤساء لأكثر من مرتين للحكم؛ وقدّم الكثير من الزعماء على امتداد مناطق مختلفة من العالم نموذجا راقيا في صدّ الاستبداد ودعم التحول الديمقراطي ببلدانهم؛ ف"تشرشل" و"دوغول" الذين لعبا أدوار وازنة وحاسمة في مواجهة النازية وفي التاريخ الحديث لبلديهما؛ لم يتشبّثا بالسلطة لآخر نفس؛ كما أن الزعيم التاريخي "نيلسون مانديلا" الذي غادر زنزانته نحو السلطة؛ فضّل مغادرة الحكم في عزّ عطائه وشعبيته بعد انتهاء ولايته الرئاسية؛ ليقدم بذلك درسا بليغا ورائعا في النضال والممارسة الديمقراطية.

رفعت مختلف النخب السياسية الحاكمة في الأقطار العربية في مرحلة ما بعد الاستعمار شعارات تهمّ تعزيز الاستقلال؛ من خلال بناء وتحديث المؤسسات السياسية وإدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية؛ كما تمكنت العديد النخب العسكرية العربية من الانتقال إلى الحكم عبر الانقلابات باسم هذه الشعارات؛ غير أن الممارسة الميدانية أبانت بشكل واضح محدودية هذه الجهود في بناء دول قوية وتحقيق تنمية شاملة وإقامة أنظمة ديمقراطية.

فبمجرد سيطرتها على مؤسسات الدولة؛ قامت غالبية النخب الحاكمة بصد أي محاولات إصلاحية ترفعها النخب المعارضة؛ وفرضت طوقا أمنيا صارما على شعوبها؛ وأضعفت مؤسسات القضاء وهيئات المجتمع المدني؛ وعطّلت العمل بالمؤسسات في كثير من الأحيان؛ وساهمت في الاغتناء غير المشروع على حساب الشعوب؛ وفي انتشار الفساد السياسي والاقتصادي والإداري وحصّنته ضد أية مساءلة قضائية.

ومن منطلق اقتناعها بدور الإعلام و"الثقافة" في تكريس هيمنتها والترويج

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لأفكارها؛ حرصت هذه الأنظمة على تجنيد وسائل الاتصال لخدمة أغراضها واستمالة عدد من "المثقفين" إلى صفّها بالتهديد والوعيد تارة والإغراء والكرم تارة أخرى؛ الأمر الذي أدّى إلى نشر ثقافة سياسية منحرفة تكرّس الاستبداد والتعتيم؛ وتأزيم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بمختلف الأقطار العربية وأثّر بالسلب على أداء النخب السياسية الموازية الأخرى وضيق من هامش تحركها وحال دون قيامها بأدوارها المفترضة [1].

نجحت النخب السياسية الحاكمة في مختلف هذه الأقطار إلى حد كبير في تدجين العديد من النخب(المثقفة، الاقتصادية، الدينية، العسكرية، الحزبية، الحكومية..) تارة بالتهديد والوعيد، وتارة أخرى بالإغراء والترغيب؛ كما ضيّقت من الهامش الدستوري والسياسي لتحركها. فالنخب المثقفة التي أسهمت على امتداد التاريخ في إثراء الفكر والإبداع الإنسانيين؛ عانت في عدد من الأقطار العربية ويلات الظلم والتهميش؛ وعلاوة عن الوضعية الصورية التي تميز عمل المؤسسات السياسية.. نجحت الكثير من الأنظمة العربية إلى حد كبيير في نقل مظاهر الاستبداد والانغلاق والجمود إلى عدد من الأحزاب السياسية ونخبها؛ وإلى مختلف الفعاليات المحسوبة على المجتمع المدني.. مما أفقدها ثقة الجماهير.

وهكذا برزت نخب تبنت تصورات الأنظمة وطروحاتها ودافعت عنها؛ فيما كانت هناك نخب أخرى معارضة لاقت مظاهر مختلفة من التضييق وعانت ويلات التعسف والاعتقال..

وأمام هذه المعطيات الموضوعية والذاتية التي تؤكد حجم الإكراهات التي تعوق عمل مختلف النخب والقنوات السياسية؛ أضحت مهمة هذه الأخيرة في قيادة الإصلاح والتغيير أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا، وهو ما سمح لمختلف الأنظمة بالتمادي في تسلطها واستهتارها بإرادة الشعوب.

وبفعل هذه العوامل مجتمعة، خرجت الجماهير يتقدمها الشباب إلى الشارع في عدد من الأقطار العربية في إطار ثورات واحتجاجات عارمة؛ برغم تحفّظ وتمنّع

---

1 - لمزيد من التفاصيل بهذا الشأن؛ يراجع؛ إدريس لكريني: النخبة السياسية العربية وقضايا الإصلاح، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام بمصر، العدد 25 يناير 2007

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عدد من الأحزاب والهيئات.. بصورة تعكس حجم الهوة القائمة بين مختلف هذه النخب ومجتمعاتها؛ وتبرز تفكّك وضعف القنوات الوسيطة(أحزاب ونقابات..)؛ وضيق هامش تأثيرها سياسيا ودستوريا [1]..

إن قيادة الشباب لهذه الاحتجاجات يبيّن مدى التهميش الذي عانت منه هذه الفئة على شتى المستويات والميادين؛ وتعبر أيضا عن الرغبة في تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية.

فهذه الفئة التي لم تجد نفسها بشكل أو بآخر داخل مختلف القنوات التي يتاح لها العمل في إطار قواعد اللعبة المتاحة التي تسمح بها الأنظمة؛ ولم يحسب لها أي حساب ضمن معادلة العمل السياسي أو السياسات العامة لعدد من الدول؛ سعت للبحث عن قنوات ومتنفسات بديلة من أجل التواصل فيما بينها وللتعبير عن تطلعاتها بصورة تلقائية وسلمية وحضارية؛ من خلال قنوات الاتصال الحديثة التي تتركز في شبكة الإنترنت ("فايسبوك" وبريد إلكتروني و"يوتوب" و"تويتر"..) والهواتف النقالة التي تتيح إمكانيات مذهلة في التواصل، قبل أن تنقل مطالبها من العالم الافتراضي إلى الواقع في شكل احتجاجات ميدانية عارمة؛ لم يتردد في الالتحاق بها مختلف أفراد المجتمع وأحزاب سياسية وفعاليات مدنية ونخب مختلفة - بعدما ظلّ صوتها غائبا بفعل عوامل ذاتية وموضوعية- لاقتناعها بعدالة ومشروعية مطالبها(فئة الشباب) التي جاءت بعيدة عن أيّة حسابات حزبية أو مصالح إيديولوجية ضيّقة.

وهكذا بادرت الجماهير في مختلف الأقطار العربية إلى طرح مطالبها بصورة علنية وواضحة إلى صناع القرار وإن اختلفت أشكالها وحدّتها من منطقة إلى أخرى؛ وقد تراوحت هذه المطالب بين أولويات اجتماعية واقتصادية وسياسية ودستورية..؛ وإذا كان سقف المطالب قد ارتفع بصورة متسارعة نتيجة لحجم الحيف والاستبداد والفساد الذي عانت منه بعض المجتمعات مثلما هو الشأن بالنسبة لتونس وليبيا ومصر.. وجعل فرص تدارك الأمر بعيدة المنال؛ وأدى إلى إسقاط الأنظمة القائمة.. بعدما اختارت هذه الأخيرة صمّ الآذان في مواجهة مطالب شعوبها لعقود

---

1 - إدريس لكريني: مأزق الاستبداد بين صمت النخب وإرادة الجماهير: جريدة العرب؛ لندن؛ بتاريخ 04 مارس 2011

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خلت؛ وبعدما اختارت أيضا منطق العنف والترهيب لإخماد المظاهرات والاحتجاجات؛ واللّعب على عامل الوقت.. فإن الكثير من الأنظمة في المنطقة تواجه تحديات كبرى وتجد نفسها أمام مآزق حقيقية؛ في ظل تزايد وتعقد الإكراهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية..؛ تفرض عليها اعتماد مبادرات حقيقية تزرع الثقة في أوساط الجماهير؛ في محيط إقليمي يغلي بالاحتجاجات والثورات الشعبية التي تواكبها وسائل الإعلام المختلفة ويتابعها الرأي العام العالمي لحظة بلحظة.

إن ما وقع في المنطقة من أشكال احتجاجية عارمة؛ أبرز المأزق الحقيقي الذي يطوّق الأنظمة المستبدة في المنطقة؛ بعدما تنامى الوعي الشعبي بضرورة التخلص من مظاهر الظلم والاستبداد والفساد؛ وتخلّص الجماهير من عقدة الخوف التي رسّختها فيها هذه الأنظمة على امتداد عقود طويلة؛ وقد ازداد هذا المأزق خطورة وارتباكا مع اقتناع عدد من القوى الدولية الكبرى بأن تكلفة التواطؤ مع الاستبداد ضخمة وخطيرة على مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية؛ وبأن دعم الديمقراطية هو المدخل الناجع لترسيخ الاستقرار والشفافية في المعاملات والعلاقات السياسية والاقتصادية محليا ودوليا؛ بعدما ظلّت تجامل الاستبداد في المنطقة العربية والمغاربية لعقود عديدة؛ حفاظا على مصالحها؛ واعتقادا منها بدور رموزه في مواجهة التطرّف والهجرة السّرية و"الإرهاب".. وظنّا منها بأن تشجيع الديمقراطية سيسمح للإسلاميين باكتساح المشهد السياسي بهذه الأقطار [1].

تعددّت المصطلحات التي أطلقت على ما شهدته المنطقة من متغيرات في الآونة الأخيرة؛ بين من اعتبرها ثورات أو احتجاجات فيما أطلق عليها آخرون انتفاضات أو حراكا مجتمعيا.. وهذا أمر طبيعي إذا ما استحضرنا حجم الأحداث وفجائيتها.

والواقع أن هناك قصورا نظريا ضمن أدبيات علمي السياسة والعلاقات الدولية في تفسير ما حدث أو التنبؤ بمآلاته، وبخاصة إذا ما استحضرنا خصوصية ما حدث وسياقاتها؛ فما شهدته المنطقة من متغيرات متسارعة طبعته التلقائية والفجائية؛ كما أنه لم يكن في مجمله من صنع النخب السياسية أو المثقفة أو مختلف القنوات

---

1 - إدريس لكريني: هل تشرق شمس العربي من تونس؟ جريدة العرب؛ قطر؛ العدد 8264 بتاريخ 27 يناير 2011

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوسيطة من أحزاب ونقابات.. كما أن العامل الدولي كان حاضرا وبخاصة على مستوى توجيه الأحداث.. وهو ما عكسته تدخلات مجلس الأمن في بعض الحالات أو مواقف بعض الدول الكبرى من الأحداث؛ وصدور تقارير عدد من المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان. ومن جهة أخرى؛ شكّل دخول عامل تكنولوجيا الاتصال الحديثة على الخط الأحداث؛ عاملا آخر أسهم في تعقيد الأمور؛ بعدما تحولت وسائط الاتصال الحديثة الاجتماعي من آليات للتواصل إلى قنوات للتعبئة والتأطير والضغط..

ثانيا- تحولات "الربيع العربي".. رهانات واعدة وتحديات كبرى

إن تكلفة الاستبداد في المنطقة العربية باهظة وخطيرة بكل المقاييس؛ إن على المستوى الداخلي في علاقتها بقمع الحريات الحقوق وصدّ أي تغيير سياسي بناء وإهدار الطاقات وتعطيل مسار التنمية.. أو الخارجي في علاقته بتدهور النظام الإقليمي العربي وتنامي التهديدات الخارجية والصراعات في عدد من الدول العربية؛ وتأزّم أوضاع جامعة الدول العربية..

ففي الوقت الذي حقّقت فيه مجموعة من الأقطار في كل من أمريكا وإفريقيا خطوات هامة وبناءة نحو تحقيق التنمية والديمقراطية؛ في أعقاب نهاية الحرب الباردة؛ كانت الدول العربية والمغاربية من أسوء الدول تفاعلا مع المتغيرات الدولية؛ حيث ظلّت الأوضاع السياسية على حالها في كثير من الأقطار وتطورت ببطء في أقطار أخرى فيما تم التراجع في دول أخرى عن الكثير من المكتسبات..

فعلى المستوى المحلي؛ تفاقمت أزمة التنمية وتنامت هشاشة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وانتشر الاستبداد والفساد بمختلف صوره ومظاهره.. وتم تهميش الشباب؛ فيما ظلت فئة كبيرة من النخب المختلفة صامتة وغير مواكبة لما يجري في المنطقة.. وبرزت مشاكل تتهدد الدولة المركزية في عدد من الأقطار (الصومال؛ لبنان ؛ فلسطين) نتيجة لسوء تدبير قضايا التنوع المجتمعي..

وعلى المستوى المستوى الإقليمي والدولي؛ تمت إزاحة العراق من معادلة التوازن في الشرق الأوسط وتمّ تقسيم السودان؛ فيما تأزمت وضعية القضية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفلسطينية بتنامي التعسف الإسرائيلي وموت خيار السلام واستمرار الانقسام داخل الصف الفلسطيني واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لعدد من المناطق العربية.. وتزايدت التدخلات في المنطقة العربية بمختلف أشكالها.. وتنامت المنازعات السياسية والعسكرية بما أزّم من وضعية النظام الإقليمي العربي وأدى إلى تصاعد أدوار قوى إقليمية غير عربية في المنطقة(تركيا وإيران)..

إن رهانات التحول الجاري في المنطقة ترتبط في الغالب بتحقيق التنمية ودعم دولة الحق والقانون واحترام حقوق الإنسان والقطع مع الفساد والاستبداد؛ وإعلاء قيم الحرية والعدالة الاجتماعية؛ وتجاوز هدر الثروات والطاقات.. إضافة إلى بناء نظام إقليمي بنّاء وفاعل وتدبير مختلف الأزمات والصراعات الداخلية والبينية ودعم المكانة التفاوضية إزاء المحيط الإقليمي والدولي وتبوأ مكانة فعالة ومحترمة بين الأمم..

وإذا كانت التحولات الراهنة في المنطقة تفرض اعتماد إصلاحات جذرية تروم تحقيق الديمقراطية والتنمية داخليا؛ فإنها تحيل أيضا إلى أن واقعا إقليميا عربيا جديدا يمكن أن يتشكّل إذا ما تم استثمار هذه التحولات والفرص للخروج من المأزق الذي تعيشه مختلف هذه الأقطار في عالم متغير؛ وبخاصة على مستوى مواجهة تحديات العولمة؛ واستثمار الإمكانيات البشرية والطبيعية والاقتصادية للدول العربية في بناء نظام إقليمي متطور ووازن وإيجاد موقع ضمن القوى الدولية الفاعلة؛ ومواجهة التدخلات المتزايدة لبعض القوى الإقليمية والدولية في المنطقة ودعم القضية الفلسطينية..

إن الرهانات الكبرى بصدد التحولات التي تشهدها المنطقة في الفترة الحالية؛ تظل مشروطة باستثمار التضحيات والجهود المبذولة وتوجيه الأحداث خدمة لقضايا الدولة والمجتمع داخليا وخارجيا؛ على طريق بناء أسس تقطع مع الاستبداد والفساد وخرق حقوق الإنسان..

إن تقييم نتائج ما حدث على مستوى تحقيق الأهداف الكبرى المتوخاة من اندلاع "الثورات" و"الاحتجاجات"؛ لا زال أمرا سابقا لأوانه؛ ذلك أن سياق الثورات العالمية تاريخيا يؤكد بأن تحقيق الأهداف لم يكن بصورة آنية؛ بقدر ما تطلب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عقود كثيرة؛ كما هو الشأن بالنسبة للثور الفرنسية التي لم يجن ثمارها الفرنسيون والأوربيون إلا بعد مرور أزيد من قرن من الزمن..

وباستحضار التحديات والإكراهات الراهنة التي تواجه دول "الربيع العربي" في بعدها الداخلي المرتبط بوجود نخب مقاومة للتغيير من الأنظمة السابقة وعدم انخراطها أو اقتناعها بعد في الأوضاع الجديدة؛ ومبالغة بعض الأنظمة في استخدام العنف ضدّ المدنيين؛ أو شراء الذّمم والمواقف بالمال؛ أو هيمنة بعض القوى المتطرفة على مقاليد الحكم.. أو في بعدها الخارجي في علاقتها بتهافت بعض القوى الدولية الكبرى وسعيها لصد أيّ تغيير حقيقي خوفا على مصالحها؛ فإن إسقاط الأنظمة في بعض الأقطار ما هو إلا مرحلة أولية ضمن مسار طويل يفرض بناء المؤسسات وترسيخ الحقوق والحريات والقطع مع شروط الاستبداد.. وبخاصة وأن الكثير من الثورات التي حدثت مع بداية الاستقلال في المنطقة رفعت شعارات مرتبطة ببناء الدولة الحديثة والتنمية والديمقراطية وتحقيق العدالة والحرية.. وكانت الحصيلة صادمة بعدما خذلت النخب السياسية الحاكمة الشعوب وخدعتها وكرّست الاستبداد بأبشع مظاهره وأساءت لشعوبها في بعض الأحيان أكثر من المستعمر ذاته.

إن ما تشهده مختلف الأقطار العربية من "ثورات" و"احتجاجات" عارمة؛ يبرز حجم المشاكل الخطيرة التي تراكمت على امتداد سنوات عدة؛ نتيجة للاستبداد والفساد وغياب الحريات؛ وهشاشة مؤسسة القضاء وعدم القدرة على تدبير الاختلاف المجتمعي في أبعاده العرقية والإثنية والدينية.. بشكل ديمقراطي..؛ وهي عوامل تجعل من أيّة مبادرات إصلاحية - في غياب مصالحة وطنية شاملة أمرا نسبيا وهشا؛ بل وتجعل هذه الأقطار عرضة لتكرار الاستبداد ولمزيد من الأزمات الاجتماعية والسياسية؛ ويجعل الباب مفتوحا أمام سيادة ثقافة الانتقام وانتهاك حقوق الإنسان بمختلف المظاهر والأشكال.

فالرهانات المطروحة بصدد التحولات التي تشهدها المنطقة تظلّ مشروطة باستثمار التضحيات والجهود المبذولة بعدد من الدول نحو بناء أسس تدعم دولة القانون والمؤسسات وباستيعاب نظم أخرى لتحديات المرحلة قبل فوات الأوان،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإعمال إصلاحات استباقية؛ كما تظلّ بحاجة إلى توافر مجموعة من المرتكزات التي يمكن أن تسهم في توجيه هذه الأحداث خدمة لقضايا الدولة والمجتمع داخليا وخارجيا؛ من قبيل انخراط النخب ومختلف مكونات المجتمع لدعم وقيادة وتوجيه الحراك المجتمعي وبلورة رؤية استراتيجية تقطع مع التخلف والاستبداد؛ ناهيك عن التعامل بحذر وبراغماتية مع المحيط الدولي وعدم المجازفة والمخاطرة بقرارات عشوائية يمكن أن تنعكس بالسلب على مآل التحول والتغيير سواء بالضغط أو الاعتراف.. وتلافي الانتقام والإقصاء والتخوين في مواجهة الخصوم الداخلية.. والقدرة على التوفيق بين المؤسسات القديمة بالنظر لكفاءتها.. وتلك المعدّلة التي تنسجم مع روح التغيير وبين المؤسسات الجديدة يتم إحداثها في إطار التحولات الراهنة.. واعتماد العدالة الانتقالية كسبيل مرن للانتقال نحو الديمقراطية والسلم.. والتدرج في تحقيق الأولويات.. والاقتناع بأن التغيير والتحول الحقيقيين ينبنيان على التراكم الذي يتأتى بعد عقود؛ إضافة إلى الدور الحيادي للمؤسسة العسكرية التي يفترض أن تسعى إلى حماية المواطن والمؤسسات بدل الوقوف إلى جانب الاستبداد وضد الشعوب..

تشترك معظم الدول العربية في كونها مرّت على امتداد فترات من تاريخها بأزمات سياسية واجتماعية انتهكت فيها حقوق الإنسان بأبشع الصور (اختطافات واغتيالات واستعمال أساليب مختلفة من التعذيب..)؛ بما أثر بالسلب على استقرارها وعلى مسارها السياسي والتنموي؛ وأفرز صراعات اتخذت طابع العنف في كثير من الأحيان؛ وعقّد من مأمورية الانتقال نحو الديمقراطية.

فيما ظلت المؤسسات القضائية داخل عدد من هذه الأقطار عاجزة عن بلورة عدالة فعالة؛ في مجتمعات تنخرها الانقسامات والصراعات على اختلاف أنواعها وخلفياتها؛ وهو ما أدّى إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان بداخل عدد من هذه الدول.

وإذا استحضرنا أن الرهانات الكبرى بصدد التحولات التي تشهدها المنطقة في الفترة الحالية؛ تظل مشروطة باستثمار التضحيات والجهود المبذولة وتوجيه الأحداث خدمة لقضايا الدولة والمجتمع داخليا وخارجيا؛ على طريق بناء أسس تقطع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مع الاستبداد والفساد وخرق حقوق الإنسان؛ فإن طيّ صفحات الماضي ومصارحة الذات؛ من خلال آلية العدالة الانتقالية؛ يعدّ مدخلا أساسيا وفعّالا لوضع حدّ لمختلف الصراعات والنزاعات الداخلية؛ وبناء أسس متينة تدعم دولة الحق والقانون [1].

وتزداد أهمية العدالة الانتقالية في الأقطار العربية في هذه المرحلة الحاسمة بالذات بالنظر إلى أهميتها في تعبيد الطريق نحو الديمقراطية بعيدا عن ثقافة الثأر والانتقام؛ ولقدرتها على تحصين المجتمعات ضدّ تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتجارب القاسية للاستبداد.

ترتبط العدالة الانتقالية بالتحوّل والانتقال السياسيين؛ سواء تعلق الأمر بالانتقال من الحرب إلى السلم؛ أو من أجواء الشمولية والاستبداد إلى الممارسة الديمقراطية؛ فهي وسيلة لتجاوز الإكراهات والمشاكل في مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. التي عانت منها الدولة والمجتمع.. وآلية فعالة للتخلص من التراكمات السلبية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالصورة التي تسهم في حدوث انتقال متدرج نحو الديمقراطية بناء على أسس متينة؛ توفر شروط التسامح والمصالحة والشرعية والتعددية والاستقرار.. داخل المجتمع.

وعادة ما ترتبط العدالة الانتقالية بمرحلة حاسمة من تاريخ الحياة السياسية للدول؛ ذلك أنها تؤمّن انتقالا من مرحلة غالبا ما تحيل إلى القمع والشمولية والاستبداد إلى مرحلة ديمقراطية؛ ترسخ فيها دولة المؤسسات واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية..

إنها وسيلة لرأب الصّدع وتوحيد المجتمع ومنع تكرار التجارب الإنسانية المؤلمة في المستقبل؛ كما تعد أيضا وسيلة لتجاوز الجمود السياسي داخل الدول السائرة نحو الديمقراطية.

وتتنوع أشكال هذه العدالة بحسب الخلفيات التي تحددها والأهداف المتوخاة منها أيضا؛ وعادة ما تتركز آلياتها في إحداث لجان لتقصي الحقائق بصدد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وكشفها بتفصيل أمام الرأي العام؛ أو من

---

1 - إدريس لكريني؛ "الربيع العربي" ومطلب العدالة الانتقالية؛ جريدة العرب؛ قطر؛ بتاريخ 28 نونبر 2011 العدد 8570

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خلال المقاربة القضائية ومحاكمة الجناة أمام القضاء المحلي أو الدولي؛ أو عبر تقديم تعويضات مادية (أموال وخدمات اجتماعية وتربوية ونفسية وصحية..) ومعنوية (تقديم اعتذار رسمي للضحايا وحفظ الذاكرة..) وجبر الضرر للضحايا عما لحق بهم من مآس ومعاناة؛ أو بإعمال إصلاحات مؤسساتية تسمح بتعزيز دولة المؤسسات وترسيخ سيادة القانون وتجاوز سلبيات الماضي وإكراهاته وتدبير التنوع المجتمعي بمختلف مظاهره العرقية والإثنية والدينية والثقافية.. بصورة ديمقراطية على أساس العدالة والمساواة. والحرية، أو بالسعي لتحقيق مصالحة بين مختلف الفرقاء السياسيين؛ علاوة على إقامة النصب والمتاحف لحفظ الذاكرة؛ بالإضافة إلى منع المتورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من تولي مناصب حكومية أو ذات طابع سلطوي داخل مؤسسات الدولة..

فخلال العقدين الأخيرين؛ تزايد لجوء كثير من الدول التي ترسخت لديها القناعة ببناء أسس بناءة لانتقال ديمقراطي سلس وبناء؛ إلى نهج مداخل وسبل مختلفة تندرج ضمن العدالة الانتقالية تسمح بالحسم مع تركات الماضي؛ وتفتح آفاقا ديمقراطية واعدة أمام الشعوب؛ وهو ما سمح بمراكمة تجارب وممارسات أسهمت في تطوير هذه الآلية؛ وعزز من فرص اللجوء إليها من قبل عدد من الدول الطامحة للتغيير والإصلاح.

وفي هذا السياق؛ برزت تجارب متباينة في أهميتها على امتداد مناطق مختلفة من العالم؛ سواء في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين سنة 1983؛ والشيلي سنة 1990 والبيرو سنة 2001).. وفي إفريقيا (جنوب إفريقيا سنة 1994؛ والمغرب سنة 2004).. وفي أوربا الشرقية (بولونيا سنة 1997؛ وصربيا سنة 2004).. وفي آسيا (تيمور الشرقية سنة 2002)..

إن أهمية وضرورة إعمال مدخل العدالة الانتقالية في المنطقة العربية؛ تحيلان إلى ثلاث فرضيات أساسية ومتصلة فيما بينها [1]؛ أولها أن مجرد القبول بإعمال آلية

---

1 - إدريس لكريني: العدالة الانتقالية والثورات العربية؛ معهد العربية للدراسات والتدريب؛ منشور بتاريخ 02 غشت 2012 على الموقع الإلكتروني للمعهد:
http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/02/230017.html

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العدالة الانتقالية من طرف الدولة ومختلف مكونات المجتمع من أحزاب سياسية ومجتمع مدني ونخب مختلفة؛ يعد مؤشراً إيجابيا يدعم الانتقال السّلس والمرن من مرحلة إلى أخرى أفضل بأقل تكلفة .

وثانيها؛ أن كلّ تحول سياسي في ظل المرحلة التي تعيشها المنطقة العربية يظل هشّا ومرشحا للتراجع أو إعادة إنتاج الاستبداد؛ طالما لم يتم بناء على مصارحة الذات واعتماد آليات بنّاءة تضمن انتقالا سلسا يرتكز إلى تجارب إنسانية رائدة في هذا الشأن؛ بصورة بعيدة عن منطق الانتقام والإقصاء.

وثالثها يقضي بأن اعتماد العدالة الانتقالية بالمنطقة العربية في ظل الاحتجاجات والحراك والثورات التي تشهدها المنطقة؛ يشكّل مدخلا للاستفادة من حجم التضحيات المبذولة وتوجيه الأحداث بما يدعم مشاركة الجميع في بناء أسس دولة الحق والقانون؛ ويقطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومظاهر الاستبداد.

وفي ظل التحولات العربية المتسارعة؛ التي يصعب التكهّن بسهولة بمآلها وحصيلتها؛ تزداد أهمية العدالة الانتقالية في المنطقة خلال هذه المرحلة الحاسمة بالذات بالنظر لأهميتها في تعبيد الطريق نحو الديمقراطية بأقلّ تكلفة بعيدا عن ثقافة الثأر والانتقام؛ ولقدرتها على طيّ صفحات قاتمة من تاريخ الدول؛ وتحصين المجتمعات من تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتجارب القاسية للاستبداد.

إن ما تشهده مختلف الأقطار العربية من حراك واحتجاجات عارمة؛ وما تعرفة بعض دول المنطقة من تعثر في استثمار التضحيات والجهود المبذولة على طريق الحسم مع الاستبداد والفساد؛ يبرز حجم المشاكل الخطيرة التي تراكمت على امتداد سنوات عدة؛ نتيجة للاستبداد والفساد وغياب الحريات؛ وهشاشة مؤسسة القضاء وعدم القدرة على تدبير الاختلاف المجتمعي في أبعاده العرقية والإثنية والدينية.. بشكل ديمقراطي..؛ وهي عوامل تفرض بلورة مصالحة وطنية شاملة تقوم إشراك مختلف مكونات المجتمع في مرحلة البناء والانتقال نحو الديمقراطية؛ وتجاوز إكراهات الماضي وتجاربه القاتمة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner